■■ الحلقة التاسعة

... «فلاشة» ممتاز دُغمش

إشترط «ممتاز دُغمش - قائد تنظيم جيش الإسلام بغزة والذى يؤتمر بأمر حركة حماس» الإفراج عن (١١) قيادى إرهابي من المحبوسين فى السجون المصرية وجميعهم من المحكوم عليهم فى تفجيرات طابا ونويبع وذهب وشرم الشيخ وصادر ضدهم أحكام نهائية بالإعدام وجميعهم من المنتمين لتنظيم «التوحيد والجهاد - المحسوب على تنظيم القاعدة» .. حتى يتم الإفراج عن «الضباط الثلاثة وأمين الشرطة - المختطفون ليلة ٤ فبراير ٢٠١٢».

.. بطبيعة الحال سيكون السؤال القادم هو : هل استجابت الدولة المصرية لشروط «ممتاز دغمش» ؟ الإجابة : لا .. مصر لم تستجب لشروط «دغمش» .. وطلبت الأجهزة الأمنية الجدية فى التفاوض على أن يتم التأكد من وجود «الضباط وأمين الشرطة« بإجراء إتصال تليفونى بينهم وبين زوجاتهم فى مقر أحد الأجهزة الأمنية حتى يتم الإستمرار فى التفاوض ، بسرعة مذهلة وافق «ممتاز دغمش» وأكد أنه سيحدد الموعد المناسب عبر وسطاء ،

وتم إستدعاء زوجات الضباط الثلاثة وأمين الشرطة لجهة أمنية سيادية وتم التواصل مع «دغمش» عبر الوسطاء ، لكنه رفض ذلك بعد أن شعر بالخوف من إمكانية أن يكون مرصود من الأجهزة الامنية فى مصر .. لكنه عاد – عبر وسطاء – وأكد إستعداده للتفاوض وطمأنه أسر الضباط ، لكن تم مطالبته بضرورة تسجيل فيديو لهم وأرساله – عبر وسطاء – وبعد ذلك يبدأ التفاوض.

.. وافق «دغمش» على تسجيل فيديو للضباط الثلاثة وأمين الشرطة وأرساله – عبر وسطاء – على (فلاشة)، وللمرة الثانية يتم إستدعاء زوجات الضباط وأمين الشرطة لمقر أحد الأجهزة الأمنية السيادية إنتظاراً لوصول (الفلاشة) حسب الإتفاق ، لكن «دغمش» طلب مزيداً من الضمانات للإفراج عن الـ (١١) متهم ، فشلت المفاوضات للمرة الثانية ، وردت الأجهزة المصرية بأنه لن يتم الإستجابة على الإطلاق للإفراج عن متهمين بالإعدام وإقترحت الآتى : إرسال مجموعة من المحامين التابعين للمتهمين الـ ١١ ليقدموا طلبات للنيابة العامة فى مصر لإعادة المحاكمة وإذا قبلت المحكمة الطلبات فإنه ستجرى محاكمات جديدة وسيبقى مصيرهم فى يد القضاء لو تمت إدانتهم لن يستطيع مخلوق الإعتراض على المحكمة ولو تم تبرئتهم سيحصلون على البراءة وسيتم إخراجهم وإذا رفضت المحكمة قبول الطلبات من الأساس فهذا حقها.

.. لكن «دغمش» رد وقال : إن محاكمتهم غير عادلة وتمت فى عهد مبارك ومبارك فى السجن ، وكان الرد المصرى النهائى هو : القضاء المصرى عادل وشريف ونزيه ولا تدخل فى احكام القضاء والإستجابة لمثل هذه الشروط سيترتب عليه نتائج خطيرة جداً ولن نقبلها.

----- فى تانى يوم لفشل المفاوضات ، قامت مجموعات مسلحة من التابعين لتنظيم «التوحيد والجهاد – المحسوب على تنظيم القاعدة» بعملية خطف جديدة فى وسط سيناء لأتوبيس سياحة فى وسط سيناء ضم سياح من الصين وقاموا

بسحب جوازات السفر منهم ، وذلك رداً على رفض الدولة المصرية الإفراج عن الـ (١١) إرهابي الذين حددهم «دغمش»، قامت قوات الأمن بتتبع هذه العناصر وحاصروهم فى المناطق الجبلية وتم التضييق عليهم حتى تم إطلاق سراح السياح الصينيين وإسترجاع شنطة كانت تضم جميع جوازات سفرهم ، وهربت العناصر المسلحة وإتضح أنهم من التابعين لمجموعة «شادى المنيعى - إرهابي مطلوب للعدالة فى قضايا ارهابية ووالده مصرى ووالدته فلسطينية».

-- مرت كل هذه الأحداث ومصر كانت تعانى من حراكاً سياسياً فاسداً ، فقد حاولت جماعة الإخوان أن تضغط لإتمام إنتخابات البرلمان وفى نفس الوقت أطلقت أعضاءها للتظاهر أمام بوابات وزارة الداخلية بلاظوعلى وفى مناطق متعددة من المناطق الخيرية بالقاهرة ، وظهرت مظاهرات محمد محمود وشارعى مجلس الشعب والقصر العينى وماسبيرو ، ورغم ذلك أجريت انتخابات مجلس الشعب وكان للإخوان ما خططوا له ، فقد حصلوا على (٤٦ ٪ من مقاعد البرلمان) وحصل السلفيون حلفاءهم على (٢٧ ٪ من مقاعد البرلمان) وجاء الإسبوع الأول من ديسمبر ٢٠١١ والإخوان يعتلون عرش النفوذ البرلمانى فى مصر .

-- لم تترك التنظيمات الإرهابية الفرصة تمر مرور الكرام وأرادوا الحصول على أكتر المكاسب وقرروا فصل «رفح والشيخ زويد» والسيطرة عليها ، لأن الوقت مناسب الأن لتنفيذ ذلك ، وخرج عدد من التنظيمات فى مسيرة كبرى بسيارات نصف نقل دفع رباعى من نوع (بيك أب) ومثبت عليها مدفع جرينوف ومضادات للطائرات ومدافع متعددة وقنابل يومية ، وإنضم لهم عناصر سلفية جهادية والإخوان ، وإستمرت المسيرات الى ان جاءتهم التعليمات بساعة الصفر بضرورة الهجوم على جميع المقرات الأمنية فى رفح والشيخ زويد ، وبالفعل حدث

ذلك وأطلقوا (٤٥٠٠ قذيفة **RBG** – القذيفة الواحدة ثمنها ٩٠٠ دولار) على «مقرات الأمن – أقسام الشرطة والأمن المركزى والنجدة» ليسيطروا على (رفح والشيخ زويد) سيطرة كاملة ، وإنتشر فى الشوارع مجموعات مختلفة من «كتائب عزالدين القسام – السلفية الجهادية – جيش الاسلام – جماعة جلجلات – العصابات المحكوم على أعضاءها بأحكام جنائية وعسكرية» .. وضاعت «رفح والشيخ زويد» بعد ان إمتلأت جدران شوارع رفح والشيخ زويد بكتابات هى ((كتائب القسام عائدون)).

.. كانت هذه الأنباء كفيلة بضرورة تحرك القوات المسلحة بسرعة نحو التصدى لهذه الكارثة التى لم تحدث فى تاريخ مصر ، وبعد ان تم تحصين مديرية أمن شمال سيناء فى العريش تحصيناً قوياً وبجوارها مقر فرع الأمن الوطنى فى العريش وجميع المقرات الأمنية والسيادية والعسكرية حتى لا يتم إقتحامهم ، وبدأت قوات ضخمة من الجيش فى التحرك للتصدى للإرهابيين ، وحينما شاهد الإرهابيون الدبابات والمدرعات والقوات الخاصة فروا هاربيين الى غزة عبر الأنفاق وأخرون هربوا للإختباء فى «جبل الحلال».

---- هنا ، قررت جماعة الإخوان التعامل مع القوات المسلحة بخطة جديدة أطلقوا عليها «خطة الأمواج» والهدف منها إرهاق الجيش ، بمعنى إحداث موجات من الأحداث المتتابعة .. كالأمواج .. كل حدث يخلف وراءه كارثة يتم إلصاقها بالجيش ، للتشهير بالجيش .. وجاءت الفرصة بعد إستغلال الإخوان لأحداث محمد محمود وقامت جماعة الإخوان بإصدار بيان رسمى صادر عن مكتب الإرشاد فى (١٧ ديسمبر ٢٠١١) يتهموا فيه الجيش بأنه : قتل المواطنين ويُعطل تسليم السلطة وطالبوا بإعتذار الجيش .. لم تلتفت القوات المسلحة لأكاذيب الإخوان وكانت تضع همها الأول والأخير على الحفاظ على أمن مصر القومى ، خاصة بعد أن ظهرت جماعة جديدة فى شمال سيناء وأطلقت عليها نفسها

رسمياً «أنصار الجهاد الذراع العسكرى لتنظيم القاعدة» وفجروا خـط الغـاز وتـم الكشف عن تدفق سلاح ثقيل لهم من ليبيا عن طريق «خمسة مجموعات» وهـدفها توصيل «نصف مليون» قطعة سلاح الى سيناء منها (مضادات للطائرات من طـراز **SA 14** و **SA 16** و **SA 18**) .